مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سوريا
اسم الكاتب: د. عبدالهادي الرفاعي، د. محمد عكروش، رامي عبد اللطيف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3927
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 21:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سوريا

الدكتور عبد الهادي الرفاعي*
الدكتور محمد عكروش**
رامي عبد اللطيف***

(قبل للنشر في 2003/6/2)

□ الملخّص □

تسعى الشعوب والأمم إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبنائها وتلبية احتياجات مواطنيها، وتأمين الحرية السياسية وحقوق الإنسان والرفاهية لجميع الناس في دولها.

إن تلك الأهداف السابقة التي تسعى الأمم والشعوب إلي تحقيقهاتشكل ما يسمى التنمية الاجتماعية.

وفي هذا البحث تناولنا توضيح المعادلة الدقيقة بين زيادة السكان والعوامل المرتبطة بها وبين التنمية الاجتماعية، وبمعنى آخر المعادلة بين الموارد المحدودة وبين الاحتياجات المتزايدة.

فالواقع السكاني في سورية يتصف بنسبة نمو سكاني عالية ومعدلات خصوبة مرتفعة مما يفرض اتساع قاعدة الهرم السكاني وزيادة نسبة الشباب في المجتمع السوري، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في المعادلة السابقة، وتظهر المشاكل الاجتماعية المختلفة كزيادة نسبة العاطلين عن العمل والهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة.

إن هذا الوضع يتم تصحيحه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق المناخ المناسب للاستثمار، وقد شهد الاقتصاد السوري منذ السبعينات ثلاث مراحل رئيسية لحركة بعض المتغيرات الاقتصادية والتي تعتبر مؤشرات هامة على حركة الاستثمار في سورية وأبرز هذه المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي والاستهلاك النهائي.

* أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد- جامعة تشرين-اللاذقية – سورية .
** مدرس في كلية الاقتصاد- جامعة تشرين –اللاذقية – سورية
*** طالب دراسات عليا- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين-اللاذقية – سورية .

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

Population and Social - Economic Development in Syria

Dr. Abdul Hadi Al-Refaai [*]
Dr. Mohammed Akroosh [**]
Rami Abdul laTiif [***]

(Accepted 2/6/2003)

□ ABSTRACT □

Economic and social development is realized when nations and peoples try to improve the social and economic conditions of their citizens, raising their living standards and securing the environment for political freedom and human rights.

This study tries to explain the fine balance struck in Syria between population growth, including the factors associated with it, and the social development. In other words, the study explains the balance between limited resources and rising needs.

Syria has a high percentage of population growth and fertility rate, making it a country with a large young population, thereby disturbing the balance just mentioned. Consequently, social problems arise, including increase in the number of unemployed people, migration from country to towns, decrease of wages, and increase of the costs of living.

This situation can be rectified through social development and creation of proper environment for investment. Since 1970s, the Syrian economy has undergone major changes, which can be considered important signs of investment mood. The most prominent of such changes are growth domestic product, formation of capital, and final consumption.

[*] **Ph.D Assistant In The Statistics Department- College Of Economy. University Of Tishreen. Lattakia- Syria.**
[**] **Phd Teacher In The Statistics Department- College Of Economy. University Of Tishreen. Lattakia- Syria**
***Ma. Student In The Statistics Department- College Of Economy University Of Tishreen. Lattakia- Syria**

مقدمة:

مع تزايد أعداد البشر، يزداد الطلب على الموارد المتاحة من المياه والأرض لإنتاج الغذاء للمجتمعات، ومع التزايد في استهلاك وتلويث المياه الصالحة للشرب، وقلة مصادرها،ومع تزايد بقعة التصحر ، وغيرها من المشكلات البيئية، فإن الحوار يزداد حول أهمية المسألة السكانية ومتطلباتها وخاصة في الدول النامية التي يزداد فيها السكان بمعدلات نمو أكبر من المعدلات العالمية، ووفقاً للإحصاءات الدولية فقد تجاوز عدد سكان العالم ستة مليارات نسمة في وقتنا الحالي،و برزت الظاهرة السكانية بحجمها الكبير خلال القرن الماضي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية،حيث أصبح عدد سكان العالم يتضاعفون كل أربعين عاماً تقريباً بينما كان يحتاج العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،إلى أكثر من 200سنة ليتضاعف عدد سكانه،وبأكثر من هذه المدة أبان القرون الماضية .

مشكلة البحث:

إن المشكلة الرئيسية في هذا البحث تكمن في أن العلاقة الجدلية بين النمو السكاني المتزايد و التنمية الاجتماعية أصبحت غير متوازنة في سوريا، بسبب العوامل التي تدفع في معدل النمو السكاني ليكون من أعلى المعدلات في العالم، كمعدلات الولادة والوفيات والخصوبة وغيرها، ويكمن جزء من مشكلة هذا البحث في ضرورة خلق المناخ المناسب للاستثمار، ليتم استقطاب رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لمشكلات البطالة والفقر وتدني مستوى الدخل الفردي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من القضايا التي يتطرق إليها والتي تلامس حياتنا اليومية في سوريا، فهو يتناول قضية النمو السكاني والخصوبة والهجرة الداخلية وأسبابها ونتائجها، كما يدرس قضية التنمية الاجتماعية والمشكلات التي تطرحها كالبطالة وانخفاض مستوى الأجور.

ويشير البحث أيضاً إلى أهمية الاستثمارات من خلال تحليل واقع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي، ويختلف هذا البحث عن غيره من الأبحاث المشابهة بأنه يركز على المعادلة الدقيقة بين النمو السكاني من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، وزيادة دخل الفرد، وإيجاد فرص عمل مناسبة للجميع من جهة أخرى، كما يتميز البحث بفائدته العلمية من خلال تقديم الأرقام والبيانات الواضحة، التي يمكن الارتكاز عليها في إيجاد الوسيلة المناسبة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في سوريا وتخفيض عدد العاطلين عن العمل، كما يتطرق للمرحلة الحالية في سوريا وما يرافقها من إصلاحات اقتصادية.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى وضع صورة واضحة عن أهمية الاستثمار لحل المشكلات التي تعيق عملية التنمية في سوريا، وعن مدى الارتباط بين النمو السكاني والتنمية الحقيقية وضرورة التوازن بين هذين العاملين، كما يركز البحث على العوامل المؤثرة على النمو السكاني في سوريا كالخصوبة المرتفعة وأسبابها ومستوى التعليم والهجرة

الداخلية والبطالة والفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، ويظهر البحث التباين في الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي والاستهلاك في سوريا خلال الـ 25 سنة الماضية وتأثّر هذه المؤشرات بالقوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار.

مكان وزمان البحث:

إن المكان الذي تناولته الدراسة هو الجمهورية العربية السورية خلال العقد الأخير من الزمن وتمتد هذه الفترة الزمنية في بعض الأحيان إلى العقود الثلاثة الأخيرة لتوضيح أثر بعض العوامل خلال فترة زمنية كافية نسبياً.

فرضيات البحث:

إن العوامل التابعة في هذا البحث هي السكان والتنمية الاجتماعية والاستثمار والعوامل المؤثرة في كلٍ منها هي النمو السكاني والخصوبة والهجرة الداخلية والبطالة والقوة البشرية وقوة العمل ومستوى الأجور والناتج المحلي والتكوين الرأسمالي والاستهلاك وغيرها.

كما تتحول هذه العوامل الأخيرة إلى عوامل تابعة تدور بفلكها عوامل مؤثرة، فالنمو السكاني يتحول إلى عامل تابع تؤثر فيه مجموعة من العوامل كالخصوبة والوفيات والمستوى العلمي وغيرها.

وهناك عدة فرضيات يسعى هذا البحث لدراستها:

1. إن النمو السكاني يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من البطالة
2. إن الحالة التعليمية للمرأه، وعمرها يؤثران على معدلات الخصوبة لديها.
3. إن الهجرة الداخلية تؤثر على التنمية وتزيد من البطالة
4. إن تدني دخل الفرد يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. يوجد فجوة كبيرة بين مستوى الدخل وتكاليف المعيشة.

الواقع السكاني في سوريا:

جاء في تقرير الأمم المتحدة السنوي عن تعداد السكان للعام 2001 "أن المزيد من البشر يستخدمون المزيد من الموارد البيئية بكثافة أكبر من أي وقت من تاريخ البشرية".

وذكر التقرير أيضاً أن عدد سكان العالم الذي ارتفع خلال الأعوام الأربعين الماضية ارتفاعًا حاداٍ حتى وصل إلى 6.1 مليار نسمة، ويتوقع أن يواصل ارتفاعه في غضون الأعوام الخمسين القادمة حتى يصل إلى 9.3 مليار نسمة، وأن نسبة سكان البلدان النامية تصل إلى 75% من مجموع سكان العالم أي حوالي 4.6 مليار نسمة، ومن بين هذا العدد الأخير هناك أكثر من (850) مليون لا يعرفون القراءة والكتابة وحوالي مليار نسمة يفتقرون إلى الوصول لمصادر المياه النقية و(325) مليون فتى وفتاة غير ملتحقين بالمدارس و(11) مليون طفل يموتون سنوياً أو ما يوازي (30000) طفل يموتون يومياً لأسباب يمكن تجنبها، و(1.2) مليار يعيشون على أقل من (2) دولار باليوم [1]، كل هذه المؤشرات تدلنا على أهمية ضبط النمو السكاني في تلك البلدان ومعالجة القضايا المرتبطة به.

ومن هنا تأتي أهمية التنسيق بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكي نصل إلى هذا التنسيق لا بد من إجراء تحليل واقعي وعلمي للواقع السكاني وربطه بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن أهم العناصر المؤثرة في الواقع السكاني في سوريا هي:

النمو السكاني في سوريا:

تتميز سوريا بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها فقد وصل هذا المعدل في أواسط الستينات إلى 3.28% والى3.36% عام 1980 والى3.38% عام 1990 ولكنة انخفض الى2.69% عام 2000،وتابع انخفاضه عام 2001 فبلغ 2.45% [2].

وقد أدت هذه المعدلات المرتفعة إلى تضاعف عدد السكان في سوريا كل عشرين عاماً تقريباً حيث ازداد عددهم من 4.56 مليون نسمة عام 1960 إلى حوالي 9 ملايين عام 1981 وإلى 16.72 مليون نسمة عام 2001 [3].

وتعتبر معدلات النمو السكاني في سوريا، رغم انحسارها في الفترة الأخيرة من أعلى معدلات النمو في الوطن العربي وفي العالم، ومما لا شك فيه أن مثل هذا الوضع يفرض العديد من الآثار السلبية والإيجابية على العديد من المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، غير أنه في سوريا وبغض النظر عن طبيعة آثاره السلبية أو الإيجابية فهو نتيجة أولية مباشرة للتحسن العام في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي، أما السبب الرئيسي لاستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني فيعود إلى عاملين أساسيين:

1. انخفاض معدل الوفيات وبخاصة معدل وفيات الأطفال بفضل تحسن مستوى الرعاية الصحية وزيادة الوعي الاجتماعي.
2. استمرار الارتفاع النسبي لمعدلات الولادات ومعدلات الخصوبة رغم بروز ظاهرة انخفاض هذه المعدلات خلال العقد الأخير.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العديد من مفكري البلدان الرأسمالية وبعض هيئاتها ينصحون البلدان النامية بأن التزايد السكاني المرتفع لديها هو أساس وأصل المشكلات التي يعانون منها، وذلك محاولة منهم لإبعاد هذه الدول عن التصدي للمشكلة الأساسية وهي القضاء على التخلف وتحقيق التنمية من خلال الاستثمار والاستغلال الأفضل للموارد الاقتصادية.

إن النمو المرتفع للسكان يبرز كعامل مربك لعملية التنمية فقط عندما تتباطأ الدول النامية باستغلال مواردها وتطوير قاعدتها الإنتاجية، فالمشكلة الرئيسية تتمثل بانخفاض مستوى النمو الاقتصادي مقارنة مع معدلات زيادة السكان حيث يبدو الاقتصاد عاجزاً في كثير من الأحيان عن استيعاب الزيادة السكانية وتحقيق التشغيل الأفضل لعوامل الإنتاج وتأمين احتياجات السكان المتزايدة وهذا ما ينطبق على سوريا وبقية البلدان العربية،وبالتالي فإن النمو السكاني المرتفع في سوريا يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التركيب العمري والنوعي للسكان في سوريا:

إن الارتفاع في معدلات النمو السكاني في سوريا يؤثر تأثيرًا بالغاً على التركيب العمري للسكان لمصلحة زيادة نسبة الأطفال والفتيان و تقدر نسبتهم بأكثر من 40% من مجموع السكان، مما يشير إلى فتوة عمرية للمجتمع

السوري وإلى زيادة أعداد الداخلين في سوق العمل ويظهر الجدول التالي التركيب العمري والنوعي للسكان في سوريا.

جدول رقم (1): التركيب النسبي للسكان حسب فئات السن والجنس في منتصف عام 2001

الفئات العمرية	نسبة الذكور%	نسبة الإناث%	نسبة المجموع%
4-0	6.49	6.11	12.6
9-5	6.97	6.63	13.6
14-10	7.25	6.95	14.2
19-15	6.83	6.57	13.4
24-20	4.74	4.66	9.4
29-25	3.64	3.66	7.3
34-30	2.99	3.01	6
39-35	2.50	2.70	5.2
44-40	2.15	2.25	4.4
49-45	1.87	1.63	3.5
54-50	1.67	1.53	3.2
59-55	1.08	1.02	2.1
64-60	1.05	0.85	1.9
65 +	1.92	1.18	3.1
المجموع	51.15	48.85	100

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2001 صفحة 66

يظهر الجدول رقم (1) ارتفاع نسبة الفئات العمرية الفتية (0-14) حيث وصلت كما هو واضح في الجدول إلى (40.2%) من مجموع السكان في جميع الفئات، وهي نسبة مرتفعة وتدل على فتوة عمرية للمجتمع السوري، وهذا ما يفسر اتساع قاعدة الهرم السكاني كما في الشكل (1)، فالارتفاع في نسبة الشباب في الهرم السكاني يعود إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وإلى انخفاض واضح في معدل الوفيات العام ووفيات الأطفال إلى جانب ارتفاع مدة الحياة المتوقعة عند الولادة، ويمكننا القول أن معدل النمو السكاني سيبقى مرتفعاً حتى وإن مال معدل الخصوبة للانخفاض وذلك لان معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال مازالت تميل بدورها للانخفاض، ويلعب النمو السكاني المرتفع دوراً في التأثير على التركيب العمري والنوعي للسكان لمصلحة زيادة نسبة الأطفال والفتيان ويؤدي بالتالي إلى زيادة القوة البشرية وقوة العمل وخلق مشكلات البطالة.

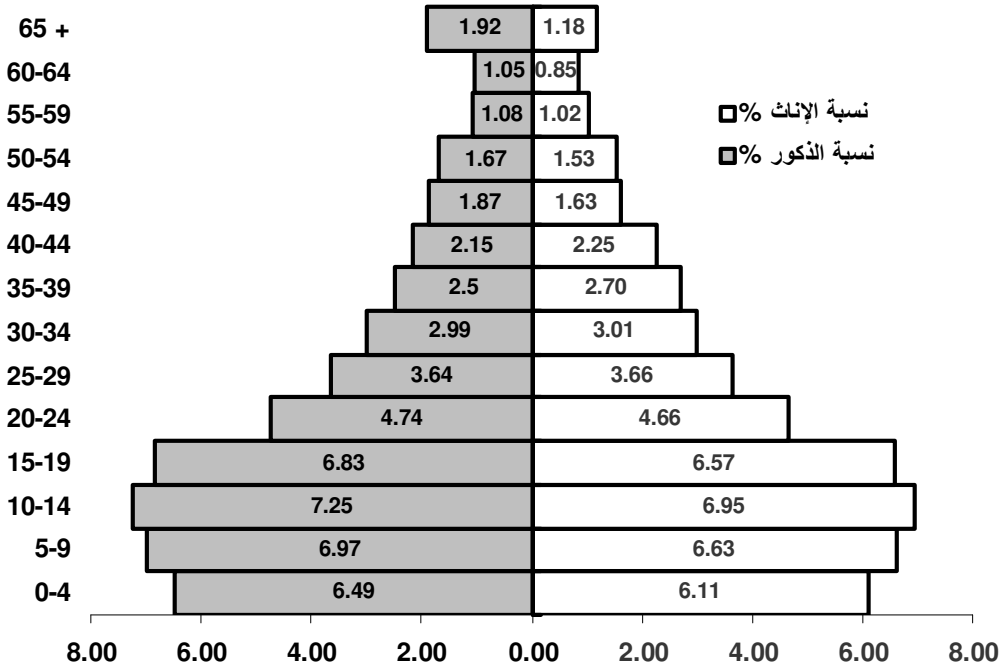

الشكل رقم (1): الهرم السكاني في سوريا عام 2001

وفي كافة الأحوال إذا أضفنا إلى نسبة الأطفال والفتيان في الهرم السكاني والبالغة 40.2% الملتحقون بالنظام التعليمي ممن هم في سن العمل، وكذلك ربات البيوت، وغير القادرين على العمل، وكبار السن، لوجدنا أن حوالي ثلاثة أرباع المجتمع السوري خارج نطاق العمل، و هذا يعني أن العبء الاقتصادي يقع على الربع الأخير من السكان، الذي يمثل عملياً الفئة المنتجة وهذا يعني أن معدل الإعالة يصل إلى 4:1، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة حيث تنخفض إلى أقل من 2:1 في الدول الصناعية.

الخصوبة والوفيات:

على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة الكلية في سوريا من 4.2% عام 1993 إلى 3.66% عام 1999 [4]، إلا أن هذه النسبة ما تزال مرتفعة وتدل على ارتفاع معدل النمو السكاني، وترتبط معدلات الخصوبة بعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بها من أهمها الحالة التعليمية للمرأة السورية ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (2): معدلات الخصوبة العمرية لكل 1000 امرأة حسب الحالة التعليمية لعام1999

فئات السن / الحالة التعليمية	(19-14)	(24-20)	(29-25)	(34-30)	(39-35)	(44-40)	(49-45)
أمية	82.7	188.6	258.5	231	154.6	66.8	32.6
تقرأ وتكتب	47.1	173.8	225.5	174.6	127.8	42.4	12.8
ابتدائية	44.9	193.2	214.8	150.5	102	41.1	10.5

إعدادية ومهنية	25.3	153.8	177.8	106.5	78	31.4	24.2
ثانوية أو أكثر	9.3	18.7	127.8	146.7	90.1	28.4	22.8

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج المسح المتعدد الأغراض لعام 1999

وقد قمنا بإجراء تحليل التباين ثنائي الاتجاه لمعرفة تأثير كل من العمر والحالة التعليمية على معدلات الخصوبة العمرية باستخدام برنامج Excel فكانت النتائج كما يلي:

البيان	***العدد***	***المجموع***	***الوسط***	***التباين***
أمية	7	1014.8	144.9714	7483.609
تقرأ وتكتب	7	804	114.8571	6618.26
ابتدائية	7	757	108.1429	6411.81
إعدادية ومهنية	7	597	85.28571	3998.275
ثانوية أو أكثر	7	443.8	63.4	3266.233
14-19	5	209.3	41.86	759.748
20-24	5	728.1	145.62	5270.212
25-29	5	1004.4	200.88	2498.337
30-34	5	809.3	161.86	2091.563
35-39	5	552.5	110.5	947.19
40-44	5	210.1	42.02	228.332
45-49	5	102.9	20.58	81.162

ويكون جدول تحليل التباين كما يلي:

مصدر التباين	***مجموع المربعات***	***درجات الحرية***	***متوسطات المربعات***	***F الفعلية***	***F النظرية***
الحالة التعليمية	26670.34	4	6667.585	7.680134	2.776289
فئات السن	145833.3	6	24305.55	27.99662	2.508187
الأخطاء	20835.84	24	868.1599		
الكلي	193339.5	34			

وإذا اعتبرنا أن الفرضيتين الابتدائيتين كانتا كما يلي

الفرضية الابتدائية(العدم) الأولى:الحالة التعلميةلا تؤثر على معدلات الخصوبة العمرية للمرأة السورية.

الفرضية الابتدائية(العدم) الثانية:العمر لا يؤثر على معدلات الخصوبة العمرية للمرأة السورية.

فإننا نلاحظ من خلال الجداول المساعدة السابقة :

- إن قيمة المؤشر الفعلية بالنسبة للحالة التعليمية 7.68 هي أكبر من قيمته النظرية المقابلة لمستوى دلالة 0.05، a = ولدرجتي الحرية 4 و24 والتي تساوي 2.78 لذلك نرفض الفرضية الابتدائية الأولى، ونقول بأن الحالة التعليمية تؤثر على معدلات الخصوبة العمرية للمرأه السورية.
- إن قيمة المؤشر الفعلية بالنسبة لفئات السن 27.997 هي أكبر من قيمته النظرية المقابلة لمستوى الدلالة **0.05**، a = ولدرجتي حرية 6 و24 والتي تساوي 2.51 لذلك نرفض الفرضية الابتدائية الثانية، ونقول بأن العمر يؤثربشكل كبير على معدلات الخصوبة العمرية للمرأه السورية.

وبالعودة إلى الجدول رقم (2) نلاحظ ارتفاع معدلات الخصوبة عند المرأة السورية بشكل عام ويظهر ذلك خصوصاً في الفئتين العمريتين (20–24) سنة و(25–29)، وتُظهر الفئة العمرية (14–19) سنة أعلى معدل للخصوبة عند المرأة الأمية وتليها المرأة التي تقرأ وتكتب ومن ثم التي تحمل شهادة ابتدائية.

ونلاحظ أن أعلى معدل للخصوبة في الفئة العمرية (20–24) سنة يقع عند المرأة التي تحمل شهادة ابتدائية، أما باقي الفئات العمرية فتتصدر المرأة الأمية فيها معدلات الخصوبة.

وإذا نظرنا إلى المرأة التي تحمل شهادة ثانوية أو أكثر نجد أن أعلى معدل خصوبة لها يقع في الفئة العمرية (30–34) سنة وقدره (146.7 بالألف)، وهذا إن دل على شيء فيدل على ارتفاع سن الزواج والإنجاب عند المرأة الواقعة في هذه الفئة نظراً لمتابعة التعليم والوعي الاجتماعي الذي تتمتع به.

وهكذا نلاحظ أن معدلات الخصوبة تتناسب عكساً مع الحالة التعليمية، فكلما قل المستوى التعليمي للمرأة كلما كان معدل الخصوبة أكبر، ولا بد من الإشارة هنا إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تخفيض معدلات الخصوبة في الأعوام الأخيرة في سوريا أهمها:

1. ارتفاع وعي المواطن بالمسألة السكانية وخصوصاً الإناث.
2. ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض نسبة الأمية التي هبطت من 53% عام 1970 إلى أقل من 20% خلال النصف الأول من التسعينات.
3. ارتفاع مساهمة المرأة السورية بالنشاط الاقتصادي وما ترتب عليه من ارتفاع متوسط سن الزواج وتباعد المدة بين الحمولات.
4. استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
5. زيادة الأعباء الاقتصادية من ارتفاع الأسعار وتآكل الدخول.
6. إدراك الأهل للأعباء المترتبة على زيادة عدد أفراد الأسرة.
7. زيادة الخدمات الصحية والاجتماعية.

وقد لاحظنا سابقاً أن معدلات النمو السكاني ظلت مرتفعة لغاية النصف الأول من عقد التسعينات رغم حدوث هبوط في مستوى الخصوبة ويمكن تفسير ذلك بحدوث انخفاض واضح في معدل الوفيات العام،فقد انخفض هذا المعدل انخفاضاً كبيراً وبصورة متسارعة من 15.6 بالألف خلال النصف الثاني من الستينات إلى 4 بالألف في التسعينات، وحدث انخفاض كبير أيضاً في معدلات وفيات الأطفال من 110 بالألف إلى 28 بالألف خلال المدة ذاتها[5]،كما أن الخدمات الصحية أدت إلى ارتفاع معدلات الحياة المتوقعة عند الولادة للسكان.

وبشكل عام فإن انخفاض معدلات الوفيات يعود إلى مجموعه من العوامل منها التطور الصحي والاجتماعي والوقائي في سوريا وخصوصاً في الفترة الأخيرة،وذلك من خلال زيادة عدد المشافي والمراكز الصحية وانتشارها في الأرياف والمناطق النائية، وزيادة الوعي الصحي بنتيجة ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي وخصوصاً عند المرأة السورية.

التنمية الاجتماعية في سوريا:

لدراسة التنمية الاجتماعية نستعرض أهم العوامل المؤثرة بها ومنها.

القوة البشرية وقوة العمل:

القوة البشرية: هي مجموع السكان القادرين على العمل في سن العمل وفي سوريا هي تلك الفئة من السكان الذين تبلغ أعمارهم من خمسة عشر سنة حتى60عاماً.

أما قوة العمل: فهي الجزء الناشط اقتصاديا من القوة البشرية ويتألف من جميع الأفراد في سن العمل الذين يرغبون بالعمل سواء كانوا يعملون أم يبحثون عن عمل، وبذلك فإن قوة العمل تتكون من فئتي المشتغلين والمتعطلين، ويبين الجدول التالي تتطور عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل في سوريا خلال 25 سنة (1967-1991).

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، أنه رغم العلاقة الطردية المباشرة بين زيادة السكان وزيادة متغيري القوة البشرية وقوة العمل فإن هناك بعض الخصوصية في حركة كل من هذه المتغيرات.

جدول رقم (3): تطور عدد السكان والقوة البشرية وقوة العمل خلال الفترة (1967-1991)

السنة	عدد السكان (مليون)	القوة البشرية (مليون)	نسبة القوة البشرية من عدد السكان	القوة العاملة (مليون)	نسبة القوة العاملة من عدد السكان	نسبة القوة العاملة من القوة البشرية
1967	5.956	3.348	% 56.2	1.652	% 27.3	%50
1977	6.950	4.435	% 63.8	1.679	% 24.3	%39
1989	11.989	8.112	% 69.2	3.078	% 26.3	%38
1991	12.507	8.705	% 69.6ر	3.304	% 26.4	%38

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث العينة السكانية للأعوام، 1967، 1977، 1989، 1991

فهذه المؤشرات الثلاثة ازدادت خلال الفترة المدروسة بنسب مختلفة ولكن اللافت للنظر انخفاض مؤشر نسبة قوة العمل من عدد السكان في عام 1977 حيث كان (24.3%) من مجموع السكان، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التحاق المزيد من القوة البشرية في تلك الفترة بالنظام التعليمي وارتباط قوة العمل بعوامل اقتصادية واجتماعية.

ففي الوقت الذي ازداد فيه عدد السكان خلال الفترة المدروسة بنسبة 210% فإن القوة البشرية ازدادت خلال الفترة نفسها بنسبة 260% وهي أعلى من نسبة تزايد السكان، بينما كانت نسبة زيادة قوة العمل200%وهي أدنى من نسبتي زيادة السكان وزيادة القوة البشرية، وهذا يعني أن معدلات أعداد السكان الذين يدخلون سن العمل تتجاوز معدل النمو السكاني وهذا يشكل ضغطاً كبيراً على سوق العمل وزيادة في البطالة، ولكنه من جهة أخرى يشير إلى مقدار الحجم الكبير للجهود التي يجب أن تبذل لإعداد وتأهيل الأعداد المتزايدة الداخلة في سوق العمل وتأمين المزيد من الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية لهم.

أما بالنسبة للفترة الزمنية التي تلت عام 1991 فإن التغير الأساسي كان بانخفاض القوة البشرية من إجمالي السكان من 69.4% إلى 64.8% عام 1997 وإلى 59.4% عام 2000 [6]، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى ميل معدل النمو السكاني للانخفاض.

البطالة في سوريا:

إن ارتفاع نسبة القوة البشرية في التوزيع السكاني في سوريا حتى حوالي 60% من مجموع السكان يدل على الحجم الكبير من الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي يجب توفيرها لهم من جهة وعلى فرص العمل الواجب تقديمها من جهة أخرى.

إن ضعف التخطيط للقوى العاملة في سوريا وغياب التنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية منذ الستينات جعل البطالة المقنعة والصريحة بين الخريجين تظهر بشكل واضح، إضافة إلى ظهور نوع من البطالة هو البطالة الهيكلية.

ففي سوريا كان عدد العاطلين عن العمل في عام 1970 لا يتجاوز 88 ألف شخص أي بنسبة 5.3% من قوة العمل وقد أصبحت هذه النسبة 4.8% من قوة العمل في عام 1981 ووصلت هذه النسبة عام 1993 إلى 8.5% أو ما يعادل 300 ألف متعطل، ثم عادت وانخفضت عام 1995 إلى 6.7% أو 276 ألف شخص بسبب ارتفاع معدلات الاستثمار بعد صدور القانون رقم /10/ لعام، 1991 ثم عادت نسبة العاطلين عن العمل إلى الارتفاع فوصلت 9.5% وفقاً لنتائج المسح المتعدد الأغراض لعام 1999، رغم ارتفاع نسبة العاملين في القطاع غير المنظم (الخاص) خلال الفترة (1995–2000) [7] وفيما يلي جدول بين التركيب الهيكلي للبطالة حسب مكان الإقامة وفئات السن والحالة التعليمية.

جدول رقم (4)

التركيب الهيكلي للبطالة حسب مكان الإقامة وفئات السن والحالة التعليمية

البيان / المحافظة	معدل البطالة (حضر - ريف)			حسب فئات السن		حسب الحالة التعليمية			حسب طبيعة العمل		الترتيب النسبي للمتعطلين
	حضر	ريف	مجموع	24-15	25 فما فوق	بشهادة فما دون	إعدادية وثانوية	جامعة ومعاهد	أول مرة	سبق لهم العمل	حسب المحافظات
دمشق	7.5	-	7.5	61.0	39.0	39.9	35.9	24.2	84.4	15.6	6.6
ريف دمشق	10.0	9.3	9.6	73.8	26.2	68.4	22.7	8.9	73.1	26.9	12.7
حلب	11.2	2.9	8.3	68.4	31.6	67.2	24.6	8.2	86.9	13.1	17.9
حمص	8.1	12.9	10.6	75.4	24.6	50.4	37.4	12.2	84.3	15.7	8.6
حماه	8.0	8.1	8.1	77.2	22.8	61.1	24.3	14.6	67.8	32.2	7.0
اللاذقية	14.8	4.3	8.0	67.6	32.4	40.5	41.3	18.2	93.4	6.6	7.5
دير الزور	15.5	7.3	9.9	80.0	20.20	77.7	14.4	7.9	86.4	13.6	5.4
إدلب	11.9	11.5	11.8	82.3	17.7	.75	18.8	5.3	74.8	15.2	8.5
الحسكة	11.0	1.4	4.3	71.4	28.6	63.0	29.5	7.5	85.1	14.9	3.2
الرقة	3.8	3.4	3.7	71.6	28.4	89.8	-	10.2	87.0	13.0	1.4
السويداء	13.8	16.6	15.7	66.9	33.1	46.2	34.2	19.6	75.0	25.0	2.9
درعا	15.6	9.5	12.2	69.2	30.8	48.2	35.2	16.6	79.8	20.2	5.2
طرطوس	16.2	21.5	20.5	72.3	27.7	47.4	40.8	21.8	94.0	6.0	12.8
القنيطرة	-	10.2	10.2	77.8	22.2	44.3	34.6	11.20	56.3	43.7	0.3
المجموع	8.9	10.0	9.5	72.3	27.7	57.8	30.1	12.1	83.8	16.2	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج المسح المتعدد الأغراض لعام 1999.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن البطالة هي مشكلة الشباب الداخلين في سوق العمل لأول مرة حيث يقدر معدل البطالة للشباب في الفئة العمرية (15-24) بحوالي 72% في عام 1999.

كما تتركز البطالة في الأميين وخريجي المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية حيث تبلغ نسبة هذه الفئات حسب الجدول السابق (89.9%) من مجموع المتعطلين، ولكن وجود نسبة (12.1%) من مجموع المتعطلين من خريجي المعاهد والجامعات يدل على عدم ربط مخرجات التعليم والمؤسسات التعليمية بعملية التنمية الشاملة، كما يشير الجدول أيضاً إلى تزايد معدلات البطالة في المناطق الفقيرة من سوريا حيث تتركز ظاهرة الفقر بشكل عام في المناطق الريفية وكذلك المناطق شبه الحضرية المحيطة بالمدن الكبرى.

كما نلاحظ التفاوت الكبير في التركيب الهيكلي للمتعطلين حسب مكان الإقامة وفئات السن والحالة التعليمية وطبيعة التعطل لكل محافظة في سوريا فأعلى معدل للبطالة كان في محافظة طرطوس (20.5%) من قوة العمل وأدناها في محافظة الرقة (3.7%).

وأمام هذا الواقع السيئ للعاطلين عن العمل وفي إطار السياسات العامة للحكومة تم تصميم إطار استشرافي طويل الأمد منذ عام 2000 وحتى عام 2025 وتم تخصيص مبلغ مليار دولار من الموارد الوطنية لهذا الهدف، فعدد العاطلين عن العمل كان عام 2001 يزيد عن 400 ألف متعطل ويتوقع دخول ما بين (250–350) ألف متعطل سنوياً إلى سوق العمل فلا يوجد بديل سوى تحقيق معدل نمو اقتصادي يزيد عن 6% سنوياً وإيجاد آلية لمكافحة البطالة.

ومن هنا جاء مشروع مكافحة البطالة، من خلال القانون رقم 71 لعام 2001 القاضي بحل مشكلة البطالة في سوريا [8].

الهجرة الداخلية في سوريا:

إن التوزع الجغرافي للسكان بين الريف والحضر يخضع لمجموعة من العوامل أهمها: قوى الجذب ولا سيما الاقتصادية ومنها اتساع نطاق التصنيع والتحديث في المدن وارتفاع مستوى الدخول فقد ارتفع عدد سكان المناطق الحضرية من 47% من إجمالي السكان عام 1981 إلى 51.6% عام 1991 وإلى50% عام 2001، وأدت الهجرة الداخلية إلى نمو المدن بنسبة (4–5)% [9] سنوياً، وانخفض معدل نمو سكان الريف إلى ما دون المعدل الطبيعي للزيادة السكانية في سوريا، أما فيما يتعلق بتراجع نسبة سكان المناطق الحضرية إلى مجموع السكان إلى 50% عام 2001 [10] فذلك يشير إلى ظاهرة الهجرة المعاكسة بتأثير ارتفاع تكاليف المعيشة في الحضر وتحسن وضع وظروف المعيشة في المناطق الريفية بصورة حقيقية، ونظراً لكون المنتقلين إلى المناطق الحضرية بغالبيتهم من العناصر الشابة فقد أحدث هذا تبدلاً في البنية العمرية لسكان المدن لمصلحة زيادة نسبة الشباب في الهرم السكاني مقابل الانخفاض النسبي للعناصر الشابة في الريف.

فعلى سبيل المثال نجد أن بيانات عام 2001 تبين أن الفئة العمرية (15–59) أصبحت تشكل (58%) من إجمالي سكان الحضر و(50.9%) [11]من إجمالي سكان الريف، أي أن الزيادة كانت لمصلحة الفئات العمرية في سن العمل في الحضر على حسابهم في المناطق الريفية.

وللهجرة الداخلية آثار سلبية على المناطق الحضرية بما تسببه من زيادة الازدحام السكاني في المدن الرئيسية وارتفاع تكاليف المعيشة وخلق صعوبات أمام التطور السليم لهذه المناطق.

ومما تقدم نرى أن تطوير المناطق الريفية والحضرية بصورة شاملة يؤدي إلى إقامة نوع من التوازن بين الريف والحضر ويضبط بصورة غير مباشرة عملية الهجرة.

التنمية الاقتصادية في سوريا

إن حل مشكلات النمو السكاني الكبيرة ومشكلة البطالة المتزايدة وما تسببه من آثار اجتماعية واقتصادية لا يتم إلا عبر طريق واحد وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق معدلات نمو تفوق معدلات النمو السكاني، وللوصول إلى هذا الهدف لا بد من زيادة الاستثمارات المحلية وخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية، وذلك لتشغيل العاطلين عن العمل وتحسين مستوى دخل الفرد وزيادة الرواتب والأجور وتحسين بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

واقع المتغيرات الاقتصادية في سوريا خلال الفترة (1970-2000):

شهد الاقتصاد السوري منذ السبعينات من القرن الماضي ثلاثة مراحل رئيسية لحركة بعض المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها مع بعضها البعض (وهي الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي والاستهلاك النهائي للشعب وحصة الفرد من كل منها) وهذه المراحل هي:

1. المرحلة الأولى: مرحلة السبعينات والتي ترافقت مع نمو هذه المؤشرات الاقتصادية.
2. المرحلة الثانية: مرحلة الثمانينات والتي ترافقت بتباطؤ حركة نمو هذه المتغيرات.
3. المرحلة الثالثة: مرحلة التسعينات التي اتسمت بعودة النشاط الاقتصادي إلى البلاد خلال النصف الأول منها والركود والاقتصادي في النصف الثاني منها.

وفيما يلي جدول يبين تطور السكان والمتغيرات الإجمالية للاقتصاد السوري للفترة الزمنية (1970-2000) وبأسعار 1995 الثابتة.

جدول رقم (5): عدد السكان المتغيرات الإجمالية للاقتصاد السوري للفترة (1970-2000) وبأسعار عام 1995 الثابتة

البيان	1970	1980	1990	1995	2000
عدد السكان (1000 نسمة)	6305	8704	12116	14285	16320
الناتج المحلي الإجمالي (مليون ل.س)	143106	372992	389469	570975	666567
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س)	22697	42853	32745	39970	40844
مجمل تكوين رأس المال (مليون ل.س)	30554	134690	92434	155504	144262
حصة الفرد من مجمل التكوين الرأسمالي (ل.س)	4846	15475	7629	10885	8840
الاستهلاك النهائي للشعب (مليون ل.س)	118065	285517	319888	378143	407693
حصة الفرد من الاستهلاك النهائي (ل.س)	18726	32803	26402	26471	24982

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2001 صفحة 524

وتم حساب حصة الفرد من كل من المؤشرات السابقة من قبل الباحث بناءًا على معطيات الجدول

من الجدول السابق نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بأكثر من 4.66 ضعفا خلال الفترة المدروسة، أما السكان فقد ازداد عددهم بحوالي2.59ضعفاً الأمر الذي حافظ على استمرار زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 1970 حوالي 180% أي بزيادة قدرها 80% خلال الفترة المدروسة، وبزيادة سنوية قدرها 2.9%،أي أنه بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بأكثر من 3.3% بالعام، فإن الناتج المحلي الإجمالي استطاع أن يستوعب كامل الزيادة السكانية، كما تحقق نمواً متواصلاً بالدخل الحقيقي للفرد، وارتفعت حصة الفرد من التكوين الرأسمالي الحقيقي بأكثر من 1.82ضعفاً وحصة الفرد من الاستهلاك النهائي بحوالي1.33ضعفاً و ذلك خلال ثلاثة عقود من الزمن.

ومن خلال الجدول أيضاً نلاحظ أن فترة السبعينات قد تميزت بظروف ملائمة عملت على تكثيف الاستثمارات الإنتاجية التي استطاعت تحقيق زيادة ملحوظة في الناتج القومي، كما ترافقت بحدوث تطور واضح في الناتج الزراعي والصناعي.

كما يشير متغير التكوين الرأسمالي والذي ازداد في نهاية عقد التسعينات بمعدل يزيد عن أربعة أضعاف عما كان عليه في بداية السبعينات إلى الجهد المبذول في تطوير القاعدة الإنتاجية في سوريا منذ عام 1970.

وشهد مطلع التسعينات ظروف مواتية لزيادة معدلات التنمية رغم زيادة معدلات نمو السكان ومن هذه الظروف صدور مجموعة من القوانين المشجعة للاستثمار كالقانون رقم /10/ لعام 1991 والارتفاع الملحوظ لأسعار النفط وازدياد موجودات سوريا من القطع الأجنبي.

كما كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينات محدودة وتراجعت في بعض السنوات وكانت غير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية خلال تلك الفترة، مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي بحوالي 25%.

أما مؤشر التكوين الرأسمالي فقد ابتدأ كقيمة إجمالية بالانخفاض منذ بداية عقد الثمانينات وانخفضت قيمته بأكثر من 40% في الفترة الزمنية (1980–1990) ومن ثم عاد للارتفاع خلال النصف الأول من عقد التسعينات، ولكن بسبب عدم تحسن المناخ الاستثماري العام في سوريا عاد للتراجع خلال النصف الثاني من عقد التسعينات الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى ما دون زيادة السكان، وانعكس ذلك على انخفاض حصة الفرد من الاستهلاك النهائي.

فقد انخفضت حصة الفرد من الاستهلاك النهائي من حوالي 32803 ل.س عام 1980 إلى حوالي 24982 ل.س عام 2000 أي بنسبة 24%، وترافق هذا الأمر مع تدني واضح وحقيقي في مستوى معيشة الفرد، مع الملاحظة أن الانخفاض بالنسبة للأغلبية من السكان هو أكبر مما تظهره المتوسطات التي تخفي وراءها سوء توزيع الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة والذي أوجد بدوره خللاً في التوازن بين الطبقات الاجتماعية لصالح الطبقة الغنية.

تكاليف المعيشة ودخل الفرد في سوريا:

رغم أن الفترة الماضية شهدت تحسناً ملحوظًا في الرواتب والأجور في سوريا، حيث بدأت خطة الإصلاح الاقتصادي في مجال الرواتب والأجور بزيادة أولى عام 2000 بنسبة 25% من الراتب ومن ثم تلتها سلسلة من المنح والزيادات المتعددة غير أن مستوى دخل الفرد بقي دون الحد الأدنى ودون الطموح لمواجهة الاستحقاقات

الكثيرة التي تواجه سوريا، كرفع معدلات التنمية، والإصلاح الاقتصادي، والدخول في منظمة التجارة العالمية (WTO) والشراكة الأوربية وغيرها .....

ويمكن التعبير عن تكاليف المعيشة بالمتطلبات والحاجات الغذائية والحاجات الخدمية للفرد وعن دخل الفرد بمستوى الرواتب والأجور.

وتبين الإحصائيات الرسمية ودراسات المكتب المركزي للإحصاء أن المواطن السوري ينفق 60% من راتبه على المواد الغذائية و40% على السلع غير الغذائية (الخدمات) [12]

فإذا عبرنا عن التغذية الضرورية بعدد الحريرات اللازمة كحد أدنى للشخص الواحد والتي تبلغ ما يعادل 2500 حريرة للفرد الواحد يومياً بتكلفة وسطية تبلغ 60 ل.س، فإن أسرة مكونة من 5 أشخاص (وسطي عدد أفراد الأسر في سوريا) [13] تحتاج إلى 300 ل.س يومياً و9000 ل.س شهرياً، وبما أن 9000 ل.س تمثل 60% من نفقات الراتب فإن 6000 ل.س تمثل 40% الباقية من نفقات الراتب للأسرة في سوريا، أي أن الحاجة الإجمالية الشهرية لأسرة مكونة من 5 أشخاص تساوي 15000 ل.س.

ومن ذلك نخلص إلى وجود فجوة كبيرة بين مستوى دخل الفرد في سوريا وبين تكاليف المعيشة إذ أن الحد الأدنى المطلوب لتكاليف المعيشة للأسرة الواحدة في سوريا يبلغ 15000 ل.س، في حين وسطي الراتب يبقى حوالي 7000 ل.س وفيما يلي جدول يوضح الفجوة بين الرواتب والأجور في سوريا وبين تكاليف المعيشة لمختلف فئات الدخل.

جدول رقم (6): الفجوة بين تكاليف المعيشة لدخل أسرة مكونة من خمس أشخاص ومستوى الرواتب والأجور للفئات المختلفة في سوريا

فئات الدخل	الراتب	وسطي تكاليف المعيشة	الفجوة
وسطي الراتب	**7004**	**15000**	**-6996**
أدنى راتب	**4272**	**15000**	**-10728**
أعلى راتب	**12212**	**15000**	**-2780**
شهادة دكتوراه	**6944**	**15000**	**-8056**
طبيب	**6524**	**15000**	**-8476**
جامعي	**5412**	**15000**	**-9888**

المصدر: تقدير وسطي تكاليف المعيشة وحساب الراتب الجديد للفئات المختلفة بعد الزيادات الأخيرة حتى بداية عام 2003 بالاعتماد على د. أديب ميالة- مجلة الاقتصادية- العدد4- عام 2001- ص11.

وإذا قارنا بين تكاليف المعيشة ومستوى الرواتب الأجور للفئات الاجتماعية المختلفة في سوريا [14]، نجد أن الفجوة هي الفرق الشهري بين تكاليف المعيشة ومستوى الرواتب الأجور للشخص الواحد الذي يفترض أن يعيل أربع أشخاص،ويعاني من هذه الفجوة عدد كبير من السكان في سوريا، وبالتالي فإن آثارها على الصحة العامة

والتغذية كبيرة، كما تؤثر هذه الفجوة على مستوى الإنتاجية والأداء الوظيفي وتدفع بأمراض اجتماعية كثيرة للظهور كالفساد والرشوة.

العلاقة بين الأجور والناتج المحلي والاستهلاك في سوريا:

تشكل الأجور جزءاً هاماً من الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة وبالتالي كلما ازدادت نسبة الأجور للناتج المحلي الإجمالي، أدى ذلك لزيادة حجم الاستهلاك الوطني.

فإذا أخذنا الأجور والناتج المحلي في سوريا نلاحظ أن الأجور في القطاعين العام والخاص في سوريا بلغت عام 2000 حوالي 280 مليار ليرة سورية والناتج المحلي الإجمالي العام والخاص بلغ 896.6 مليار ليرة سورية [15] وبالتالي فإن نسبة الأجور للناتج المحلي الإجمالي تبلغ 31.2% أما الاستهلاك فقد بلغ عام 2000 حوالي 678 مليار ليرة سورية.وبالتالي تكون نسبة الاستهلاك للناتج المحلي الإجمالي 75.6%، وهي نسبة منخفضة تعود في معظمها لانخفاض الأجور التي تشكل نسبة متدنية من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر أسباب الركود الحاصل في الاقتصاد السوري لأن انخفاض حجم الأخير يؤدي لتخفيض الاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي إلى الناتج الإجمالي.

وانخفاض حجم الطلب الكلي يفسر لنا انخفاض الاستثمار وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية، ولكي ترتفع حصة الأجر إلى الناتج من 31.2% في الوقت الحاضر إلى 40% على أقل تقدير، يتطلب ذلك زيادة الأجور بمقدار 110 مليارات ليرة أي زيادة الأجر وسطياً بمقدار2500 للعاملين في القطاعين العام والخاص [16].

ومما تقدم تصبح زيادة الأجور والاستثمار وإيجاد الحلول لمشكلات البطالة والمشكلات السكانية مطلباً اقتصادياً وليس فقط اجتماعياً أي أن الاقتصاد السوري يحتاج إلى زيادة الأجور وجذب الاستثمارات وإيجاد حلول سريعة للبطالة والتحكم بحجم النمو السكاني بما يتناسب مع معدل التنمية وذلك لتحريك عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي من جديد وبوتيرة متسارعة.

النتائج

من خلال ما تقدم في هذا البحث نخلص إلى مجموعة من النتائج الهامة وهي:

1. إن عدد السكان في سوريا يتضاعف كل 20 سنة وبمعدلات نمو عالية.
2. إن معدلات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال في سوريا تنخفض باستمرار بفضل تحسن الوضع الصحي.
3. إن معدلات النمو السكاني مرتفعة نسبياً رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة وهي تؤثر بشكل سلبي على التنمية في سوريا،وتزيد من جيش العاطلين عن العمل.
4. أن نسبة الشباب في الهرم السكاني في سوريا مرتفعة .
5. إن نسبة القوة البشرية وقوة العمل كبيرة في التوزيع السكاني وبالتالي نسبة الداخلين إلى سوق العمل مرتفعة جداً.

6. وجود قوى جذب في سوريا تحرض على الهجرة من الريف إلى المدينة و أهمها العوامل والقوى الاقتصادية،وهذه الهجرة تؤثر بدورها على التنمية،وتزيد البطالة في سوريا.
7. أن معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية الثلاثة، التكوين الرأسمالي والاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الثلاثة الأخيرة متباينة.
8. يوجد فجوة بين الرواتب والأجور في سوريا من جهة وبين تكاليف المعيشة من جهة أخرى،وهذه الفجوة ناتجة بصورة رئيسية عن تدني الرواتب والأجور في سوريا،وهذا التدني يؤثر بشكل أو بأخر سلبا على التنمية.
9. إن انخفاض مستوى الاستهلاك يعود إلى انخفاض الأجور في سوريا.

التوصيات

وبناءً على ما تقدم من نتائج فإننا نوصي بمايلي :

1. ضرورة إيجاد التوازن الدقيق بين زيادة السكان وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأصل المشكلة ليس فقط زيادة السكان، بل عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وعدم التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية.
2. معالجة زيادة السكان برفع الوعي الاجتماعي للمواطنين وخصوصاً لدى المرأة السورية والعمل على زيادة مستوى التعليم للمرأة والرجل في آن معاً والقضاء على الأمية من خلال مجموعة من البرامج الزمنية وبالتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة في سوريا.
3. إيجاد حلول ناجعة وسريعة لمشكلة البطالة في سوريا،بتنشيط القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص، والجمعيات الأهلية والمدنية، والمؤسسات المختلفة للقيام، باستثمارات صغيرة وتسريع خطوات إقامة المصارف الخاصة وأسواق الأوراق المالية، والتي سوف تقدم ولو جزء من التمويل للاستثمارات، كما ويجب توجيه هذه الاستثمارات بشكل متوازن بين جميع المناطق سواء الريفية أو الحضرية بحيث تحقق النمو المتوازن.
4. ردم الفجوة الكبيرة بين الأجور وبين تكاليف المعيشة في سوريا عن طريق زيادة الاستثمارات ورفع الكفاءة الإنتاجية وتطبيق مبدأ الجودة الشاملة على جميع القطاعات الاقتصادية، والبدء بالإصلاح الإداري والإصلاح الضريبي الذي سوف يحد من الهدر في الموارد الاقتصادية.

الخاتمة:

إن الاهتمام بترسيخ عملية التنمية لا يعني على الإطلاق إهمال الجانب السكاني، ولكنه يعني العمل على جبهتي السكان والتنمية بصورة متوازنة ومتكاملة.

ويجب أن يتوافق هذا العمل مع العمل على جبهات أخرى كتشجيع الاستثمار ومحاربة الفساد والتطوير والتحديث في كافة المجالات.

إن العوائق المتعددة التي تقف في طريق عملية التنمية في سوريا لا بد أن تزول بالعمل الجاد والأمل الواعد، وأهم من ذلك بالإيمان بقدراتنا وإمكانياتنا، فبمزيد من العلم والواقعية والعمل والشفافية نستطيع تحقيق ما نصبو إليه من تنمية شاملة بكافة المجالات والوصول إلى رفاهية المواطن السوري والذي هو غاية ووسيلة أي عمل.

المراجع:

.....

1. MARCHAL, A 2001- UN report about population UN,p4
2. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، المجموعة الإحصائية لعام 2001، ص64
3. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، المجموعة الإحصائية لعام 2001، ص62.
4. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، المجموعة الإحصائية لعام 2001، ص63.
5. د. خوري، عصام، 2002- دينامية السكان والعامل الاقتصادي والتنمية البشرية، مجلة الاقتصادية، دمشق، العدد السابع والعشرون،ص 10.
6. د. خوري، عصام، 2002- التزايد السكاني والنمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، مجلة الاقتصادية، دمشق، العدد السادس والخمسون،ص 12-13.
7. الحمدان، سهيل- ندوة بعنوان "النمو السكاني وأثره على مشكلة البطالة وخطط التنمية"، دمشق، من 24- 26 حزيران 2002، ص8-25.
8. وزارة الدولة لشؤون التخطيط سابقاً، كتاب بعنوان البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، دمشق، 2000، ص2-6.
9. د.حبيب، امطانيوس، 1998- المسألة الزراعية وآفاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الرابع، العدد 2، دمشق، سورية.
10. المرجع السابق[9]
11. المكتب المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السورية لعام 2001،ص 65
12. د. ميالة، أديب، 2001- الطبقة الوسطى والمستوى المعيشي في سورية مجلة الاقتصادية، دمشق، العدد الرابع، ص11
13. المرجع السابق،[12]،ص12.
14. تم حساب وسطي الرواتب مع الأخذ بعين الاعتبار الرواتب والأجور وعدد العمال من كل فئة أي الوسط الحسابي المرجح وذلك نقلاً عن د. أديب ميالة، مجلة الاقتصادية، العدد 4، عام 2001، ص11
15. د. كنعان، علي، 2002- هل تعتبر زيادة الأجور ضرورة اجتماعية أو مطلباً اقتصادياً، مجلة الاقتصادية، العدد الحادي والأربعون، دمشق، ص10.
16. المرجع السابق،[15]، ص11.